

Distr.: General
25 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم إليكم فيما يلي آراء جمهورية إيران الإسلامية بشأن التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2021/582):

(أ) أحاط الأمين العام علماً، في الفقرة الأولى من تقريره، بالرسالة الموجهة من جمهورية إيران الإسلامية بتاريخ 3 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/538). وقد قدم وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في تلك الرسالة لمحة مقتضبة عن الوضع الراهن المتعلق بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الحقائق الثابتة أن شعب إيران ما زال خاضعاً لعقوبات غير مشروعة لم يسبق لها مثيل في خرق جوهري لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). فهو ممنوع قسراً من استخدام أمواله وموارده حتى لشراء الغذاء والدواء؛

(ب) يشير الأمين العام، في الفقرة 2 من تقريره، إلى "الأنشطة الدبلوماسية التي تجري مؤخراً... للعودة إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطة والقرار 2231 (2015)". وهنا ينبغي التأكيد أن جمهورية إيران الإسلامية كانت، ولا تزال، متقيدة تماماً بالتزاماتها المنصوص عليها في خطة العمل. وفي أعقاب الإجراء غير القانوني الذي اتخذته الولايات المتحدة في 8 أيار/مايو 2018 وجزءاتها غير القانونية، إضافة إلى التقاعس التام من قبل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي عن تنفيذ التزاماتها، لم يعد أمام إيران خيار سوى ممارسة حقوقها بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل. وجاء ذلك بعد عام كامل من السعي الدؤوب بحسن نية لاستنفاد إمكانيات آلية تسوية المنازعات. فهذه التدابير التصحيحية مأذون بها في خطة العمل ويؤديها مجلس الأمن لجميع المشاركين في الخطة، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية. ونحن على استعداد لوقف تلك التدابير التصحيحية بمجرد التحقق من تنفيذ التزامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث؛

(ج) يتناول الأمين العام بتفصيل، في الفقرتين 3 و 5 من تقريره، الخطوات التي اتخذتها إيران في المجال النووي "في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الخطة وتطورات أخرى متعلقة ببرنامجه النووي". ومن بين تلك "التطورات"، ضمن أمور أخرى، الاغتيال المتهور للشهيد محسن فخري زاده يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر S/2020/1148) والعمل الإرهابي الذي وقع في 11 نيسان/أبريل 2021 في محطة الشهيد مصطفى أحمدي روشان لتخصيب الوقود، في نطنز، جمهورية إيران الإسلامية (انظر A/75/852-S/2021/347). فالاستهداف المتعمد لعالم بارز ومرفق نووي مشمول



بالضمانات وذي حساسية شديدة، يُبلغ مجلس الأمن بأنشطته بانتظام وفقاً للقرار 2231 (2015)، جدير بأن يوليه الأمين العام الاهتمام الواجب. ويتعين أيضاً على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بتلك الأعمال الإرهابية، واضعاً في اعتباره آثارها الوخيمة على السلم والأمن الدوليين؛

(د) عملاً بالفقرة 7 من مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2016/44)، يراعي تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار المرفق ألف من القرار كذلك. ويكون هذا الإبلاغ نزيهاً وشاملاً ومهنيًا ويتضمن التزامات جميع المشاركين في خطة العمل. ويرد المزيد من الوقائع والظروف في رسائل إيران المؤرخة 17 تموز/ يولييه 2016 (S/2016/626) و 18 كانون الثاني/يناير 2017 (S/2017/51) و 29 حزيران/يونيه 2017 (S/2017/560) و 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 (S/2017/1075) و 26 حزيران/يونيه 2018 (S/2018/634) و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1108) و 25 حزيران/يونيه 2019 (S/2019/524) و 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/959) و 24 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/583) و 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1262)؛

(هـ) ما زالت الجزاءات الانفرادية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة تؤثر سلباً على سير عمل قناة المشتريات وغير ذلك من الأنشطة النووية التي أذن بها مجلس الأمن. فتلك الجزاءات ما زالت تحول دون تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأنشطة المذكورة في الفقرة 12 من التقرير، أي "الوحدة القائمة في محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء، والمساعدة على توسيع محطة بوشهر النووية خارج وحدة المفاعل القائمة حالياً، ونقل اليورانيوم المخصب خارج جمهورية إيران الإسلامية في مقابل اليورانيوم الطبيعي، وتغيير البنى التحتية في مرفق فوردو، والأنشطة المتصلة بتحديث مفاعل أراك". ويتعين أن يتناول تقرير الأمين العام على النحو الملئم الحقائق المذكورة أعلاه؛

(و) يقتبس التقرير بعض الادعاءات الباطلة الصادرة عن النظام الإسرائيلي (انظر الفقرتين 16 و 18) الذي بذل كل ما في وسعه لتقويض تنفيذ خطة العمل. فمنذ خريف عام 2020، يهدد عدد من المسؤولين في النظام الإسرائيلي علناً بتنفيذ عمليات استقرائية لمنع استعادة خطة العمل. وهناك مؤشرات جادة تدل على تورط إسرائيل في اغتيال علماء نوويين إيرانيين وتخريب منشآت نووية إيرانية. ومما يدعو للأسف أن تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) تضمنت حتى الآن 31 رسالة صادرة عن هذا النظام. وتبين فيما بعد أن العديد من الادعاءات التي وردت في تلك الرسائل افتراءات وأكاذيب.

وختاماً، أود أن أؤكد من جديد أن البيان الصادر عن جمهورية إيران الإسلامية عقب اتخاذ القرار 2231 (2015)، والمبين في مرفق الوثيقة S/2015/550، لا يزال بما يحتويه من مواقف نافذة المفعول، حيث إن أهميته اليوم لا تقل عما كانت عليه في الماضي.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم